أم القرى
صفحة رقم
العدد ٣٩١٣ في ١٨ رجب ١٤٢٢هـ

خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء .. بقية

الدين الإسلامي الحنيف دين محبة وسلام وتسامح ويحث الأديان بكل صوره وأشكاله والسلام مسئولية وزير الإسلام إن أي مؤمن الوزراء عبر من جهة أخرى عن أمله الا يؤدي تطور الأحداث على هذه الاعتداءات إلى اشتعال الصراع على ما يتصرفه له الشعب الفلسطيني من أبطال الحرية الذي كرامته مكرمة أصالة عند هذا الشعب وتضحياته الخالدة في الصفوف هناك ومواصلة كفاحه واستماتته الرجعية وقبل الأبرياء وهدم المنازل والقطاع الإرهاب والاعتداء وتجاوز الأحداث الصراع في الوقت الذي يتعاظم فيه الاحتلال وأسوء وسع قضية الإرهاب ومحاربة احتياطها. وفي هذا الصدد جدد خادم الحرمين الشريفين ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله من عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في معالجاته الدائمة مع قضاة الرئيس جورج دابليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسوع الماضي أن عملية السلام في المنطقة تمنى وقفة من قبل الإدارة الأمريكية وكل الشركاء في العالم بالقضية الفلسطينية التي هي قضية كل عربي ومسلم سبب من أسباب عدم الاستقرار في المنطقة مشددا على أهمية الدور الأمريكي في دفع العملية السلمية وتحقيق السلام العادل والشامل. وتحدثا خادم الحرمين الشريفين إلى مواجهة العمل على بذل أقصى الجهود الدولي لوقف الممارسات الوحشية الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والتهداء ما يتعرض له من احتلال وقتل وأرهاب من قبل السلطات الإسرائيلية والعمل مجالي الوزير الفاسي إلى أن الفاس واصل بعد ذلك الشرح في جدول الأعمال وكان قد اتصلته من قرارات ما يلي نأول: بعد الاطلاع على رفعه معالي وزير العدل حول مشروع نظام المادة وبعد النظر في المشروع الذي أعدته اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٠٧ / ٧) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٧هـ، قرر مجلس الوزراء الموقر بعد النظر في النظام المشار إليه أعلاه بالصيغة المرفقة بالقرار وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح نظام الإجراءات الجزائية مايلي: يحتم نظام المحاكمة لهذا الأربعين مادة مرتبة على أربعة أبواب الباب الأول منها معنية المادة ١ وشروط مزاولتها وبين الباني وأحيات المادين وحقوقهم وينعقل الباب الثاني بمآدب المادي أما الباب الثالث فقد تضمن أحكاما عامة وانتقالية. عرف النظام مهنة المحاماة بأنها المزاولة عن الغير أمام الشرعية ودوات النظام والمحاكم المشكلة بموجب الأنظمة الأخرى أمام ديوان عام المظالم أمام لجان التحقيق والادعاء العام وأمام مجلس هيئة الخبراء المختصة بالفصل في المنازعات التي تحكم عليها أو تأثير فيها على أداء مهنة المحاماة أو مراقبتها الأمر مسبب نص النظام على أن يكون الاستعواب بالمحاماة بالمهنة أو بالمكتب الذي تعمل فيه أو تمثيله أو استعمال وسائل الإكراه ضده. أعطى النظام وزير العدل الحق في الترخيص لا يتد من المزاولة المهنة أو منعه من ممارستها أو إلغاء الترخيص بعد منحه لأول مرة. وبين أن يكون حاصلا على شهادة كلية الشريعة أو شهادة الكلية الأزهرية أو شهادة أنظمة" من احدى جامعات المملكة أو ما يعادل أيا منهما خارج المملكة أو دبلوم "دراسات الأنظمة" بعد الحصول على الشهادة الجامعية. أخذ النظام ملاحظة الخبرة حيث اشترط لمزاولة مهنة المحاماة بالخبرة الفعلية مدة لا تقل عن أربع سنوات كاملة تلي حصوله على الشهادة الجامعية. وقد النظام بأن يكون من أهلية كاملة بغير حجر ولا أحلال وأن يتمتع بالحقوق المدنية بحال من الأحوال. وقد النظام أن يكون حسن السيرة والسلوك وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أو بعقوبة تأديبية بسبب مخلة بالشرف أو الأمانة. كما اشترط النظام أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفي منها أو أجل أداءها. وفي حالة المرأة يجوز أن تزاول المهنة بواسطة أحد أقاربها من الدرجة الأولى أو زوجها أو أحد المحامين الذكور الذين يعملون في مكتبها. وقد النظام أن يكون المحامي متفرغا لمهنة المحاماة ولا يجوز له الجمع بينها وبين أي عمل آخر